الفصل الثالث

أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية

obeikan.com

obeikan.com

الاختلاف فى المعنى بين القراءات القرآنية هو اختلاف تغاير وليس اختلاف تناقض، ودلالة الإعراب هى الطريق الموصل إلى هذه المعانى وتلك الأحكام، فضلا عن أهمية دورها فى معرفة أحكام الوقف والابتداء.

(1048) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [البقرة/146-147]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبى حاتم على ﴿يَعْلَمُونَ﴾. وهذا يعنى أن أبا حاتم أخذ – وإن لم يصرح– بقراءة الجمهور التى تجعل رأس الآية نهاية المعنى وما بعدها استئنافًا. وأما على قراءة على بن أبى طالب: ﴿الْحَقَّ مِن رَّبِّكَ﴾؛ فلا يكون الوقف على ﴿يَعْلَمُونَ﴾ تامًّا لأن ما بعده منصوب به؛ وهكذا اختلف الوقف باختلاف القراءة[1].

(1049–1050) قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة/165]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿كَحُبِّ اللهِ﴾ مفهوم عند أبى حاتم، وأن التمام عنده على ﴿الْعَذَابَ﴾. والوقف الأول للفصل بين حال المؤمنين وحال غيرهم مع جمال البدء بلفظ الجلالة[2]، والوقف الثانى يعنى أن أبا حاتم أخذ – وإن لم يصرح – بقراءة يعقوب: ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلهِ جَمِيعًا﴾ بكسر همزة إن على الاستئناف؛ فيكون الوقف على ﴿الْعَذَابَ﴾ تامًّا. ومن قرأ بفتح الهمزة لم يقف على ﴿الْعَذَابَ﴾ لأن المعنى عنده: ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله؛ أى أن الوقف فى الموضع الثانى مرتبط بالقراءة القرآنية[3].

(1051–1052) قول الله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة/285]:

قال أبو جعفر النحاس: « والوقف بعد هذا عند أبى حاتم ﴿وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ على قراءة من قرأ: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ بالنون. قال أبو جعفر: وهذه قراءة المدنيين والكوفيين. ومن قرأ ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ فوقفه عند أبى حاتم ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ وهذه قراءة سعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وأبى زرعة بن عمرو بن جرير، وهى تُروَى عن ابن

---

(1) القطع للنحاس ص 85، والبحر المحيط لأبى حيان جـ 436/1.

(2) سيأتى مثله فى [النساء/1]، [العنكبوت/25]، [الجاثية/5]، ويربط بما سبق في الفصل الأول تحت عنوان(أثر الوقف فى الفصل بين الجمل).

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 539/1، والقطع للنحاس ص 88، والبحر المحيط لأبى حيان جـ 471/1.

عباس»[1]. وقد تغيَّر الوقف بتغير القراءة؛ لأن من قرأ: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ فالتقدير عنده: يقولون: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾. ومن قرأ: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ فالكلام متصل بما قبله؛ أى: لا يفرق الله، أو لا يفرق الرسول، أو كل لا يفرق[2].

(1053-1054) قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران/ 36]:

قال النحاس: «﴿أُنْثَى﴾ قطع حسن عند يعقوب وأبى حاتم على قراءة من قرأ ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، وروى عن ابن عباس ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتِ﴾ بإسكان العين وكسر التاء. والوقف على هذه القراءة كالأول أيضًا؛ لأنه ليس من كلام أم مريم. وقد رُوى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وعن زيد بن ثابت أنهما قرآ ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ بإسكان العين وضم التاء، وهى قراءة النخعى وعاصم. والوقف على هذه القراءة ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾»[3]. ومن الواضح اختلاف الوقف باختلاف القراءة، وقد اختار أبو حاتم الوقف على ﴿أُنْثَى ﴾؛ لانتهاء كلام السيدة أم مريم عليها السلام؛ لأن ما بعده استئناف من كلام الله عز وجل، وقد وصفه أبو حاتم بالوقف الحسن؛ لأن فيه تنبيهًا إلى الالتفات من التكلم على لسان أم مريم إلى الحكاية عن الغائب وهو أم مريم نفسها[4].

(1055-1056) قول الله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [آل عمران/ 97]:

قال ابن الأنبارى: «﴿بَيِّنَاتٌ ﴾ وقف حسن ثم تبتدئ: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ على معنى: منها مقامُ إبراهيم. وقرأ ابن عباس: ﴿فِيهِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ ﴾؛ فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على﴿بَيِّنَةٌ ﴾؛ لأن ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ترجمة عن الآية. وقال السجستانى: من قرأ: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ فالوقف ﴿كَانَ آمِنًا﴾، ومن قرأ ﴿آيَةٌ بَيِّنَةٌ﴾ فالوقف ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾. وهذا غلط؛ لأن قراءة الذين قرءوا: ﴿فِيهِ آيَاتٌ ﴾ بالجمع لا توجب تعلّق (المقام) بقوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، وقراءة الذين قرءوا: ﴿آيَةٌ بَيِّنَةٌ﴾ بالتوحيد لا توجب استغناء (المقام) عن قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾»[5]. ويبدو أن الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿آمِنًا﴾ تام عند أبى حاتم، ويمكن التماس العذر له فى

---

(1) القطع للنحاس ص 116 ولم يوضح النحاس نوع الوقف عند أبى حاتم، ولعله كافٍ فى الموضعين.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 560/1، والمكتفى للدانى ص 193، وإعراب القراءات الشواذ للعكبرى جـ 298/1.

(3) كذا فى القطع للنحاس ص 124 ويُستنبط منه أن الوقف عند أبى حاتم وفقًا لقراءة: ﴿وضَعْتُ﴾ يكون على ﴿الرَّجِيمِ ﴾.

(4) المكتفى للدانى ص 200، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 150.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 581/2، وانظر القطع للنحاس ص 131.

وصف الوقف على ﴿آمَنَّا﴾ بأنه تام لمن قرأ ﴿بَيِّنَاتٌ﴾ من أجل البدلية وعطف جملة الشرط وفصلها عما بعدها، فى حين يصعب وصف الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ لمن قرأ ﴿بَيِّنَةٌ﴾ بأنه تام لتعلق جملة الشرط بما قبلها؛ وهكذا اختلف الوقف باختلاف القراءتين. وأما اعتراض ابن الأنبارى– وقد تبعه النحاس– ففيه شىء من التحامل[1].

(1057–1059) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء/1]:

قال النحاس: « أول ما فيها من الوقوف عند أبى حاتم: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾. قال يعقوب: ومن الوقف ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ هذا الكافى من الوقف، وروى عن الحسن ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ تمام، وهو قول الأخفش؛ قال ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ هذا التمام، ثم قال: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ أى: وعليكم الأرحام فصِلوها، وخالفهم أبو حاتم فقال: الوقف ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ على قراءة من قرأ بالنصب والخفض»[2]. والوقف على ﴿وَنِسَاءً﴾ للفصل بين الأمرين. وأما الوقف على ﴿بِهِ﴾ فهو لمن خفض ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على القسم؛ لأن القسم موضع استئناف، والتقدير: بالله وربِّ الأرحام، ووقفٌ أيضًا لمن نصب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على الإغراء[3]. ولكن أبا حاتم جعل الوقف على ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على قراءتى الجر والنصب[4]؛ وهذا يعنى أن الكلمة عنده مجرورة عطفًا على الضمير ﴿بِهِ﴾، ومنصوبة عطفًا على لفظ الجلالة ﴿اللَّهَ﴾؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه من العناصر النحوية المتلازمة[5]. ويلفت النظر حقًّا إجازة أبى حاتم القراءة بالكسر على الرغم من إنكار البصريين العطف على الضمير المخفوض، ووصْف الفراء له– وهو زعيم الكوفيين بعد الكسائى– بالقبح،

---

(1) تفسير الطبرى جـ 10/4، والقطع للنحاس ص 131، والتبيان للعكبرى جـ 281/1، والمقصد للأنصارى ص 84، ومنار الهدى للأشمونى جـ 151/1، ومعجم القراءات القرآنية جـ431/1.

(2) القطع للنحاس ص 144، وانظر السبعة لابن مجاهد ص 226، ومنار الهدى للأشمونى جـ 172/1.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 592/2، والمكتفى للدانى ص 215.

(4) يربط هذا الموضع بما سيأتى قريبًا فى [النور/58]، [الروم/17]، [الجاثية/13] حيث لم يتغير الوقف فى هذه المواضع – وهى قليلة – عند أبى حاتم بتغيُّر القراءة، وإن تغيَّر عند غيره.

(5) ذكرت الباحثة يسرى ياسين أن " قول أبى حاتم أميل للصواب لتمام المعنى" انظر بحثها: أبو حاتم السجستانى والدراسات القرآنية ص 349.

وعزْم المبرد – وهو معدود من تلاميذ أبى حاتم – على أن يأخذ نعله ويمضى لو صلى خلف إمام يقرؤها، إلا أن يكون الخفض عند أبى حاتم بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها[1].

(1060) قول الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود/71]:

قال ابن الأنبارى: « القراء مجمعون على رفع ﴿يَعْقُوبَ﴾ إلا عبد الله بن عامر وحمزة فإنهما ينصبانه. وروى ذلك أبو عمر عن عاصم... ... فمن رفعه وقف على ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ وابتدأ: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ فرفعه بـ﴿مِن﴾. ومن قرأ: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ كان الاختيار أن يقف على آخر الآية، ويجوز أن يقف على ﴿إِسْحَاقَ﴾ ثم يبتدئ ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ على معنى: (وهبنا لها يعقوب). وقال السجستانى: النصب ليس بالمختار؛ لأنه لم يبشره إلا بواحد كما قال: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ **[الصافات/ 101]**. وهذا غلط منه لأن الذين نصبوا ﴿يَعْقُوبَ﴾ لم يدخلوه فى البشارة؛ لأنه يفسد أن ينسق على ﴿إِسْحَاقَ﴾ الأول لدخول ﴿مِن﴾ بينهما، وذلك أنه لا يجوز: (مررت بعبد الله ومن بعده محمدٍ)، فأصحاب النصب لم يريدوا هذا الوجه الخطأ وإنما أرادوا أن يضمروا فعلًا»[2]. ومن الواضح اختلاف الوقف باختلاف القراءة، واعتداد أبى حاتم فى قبول القراءة بالسياق اللغوى فى القرآن الكريم وربط الآيات بعضها ببعض، ولكن الحذاق من النحويين قدَّروا فعلًا؛ ليكون العطف بين جملتين، وهو بمنزلة الاستئناف؛ فيصح الوقف بينهما.

(1061-1062) قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم/19]:

---

(1) معانى القرآن للفراء جـ 252/1، والإنصاف لابن الأنبارى جـ 463/2 – 474، وتفسير القرطبى جـ 4/5 – 6، ونقل الزواوى فى التنبيهات ص 109 قول أبى حاتم عن الخفض: « ردىء بمنزلة: مررتُ به وأخيه، وإنما الوجه أن تقول: مررتُ به وبأخيه » وهذا دليل على أن الرداءة لا تعنى عند أبى حاتم التخطئة والإنكار.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 715/2 وعبارته توهم أن أبا حاتم تكلَّم فى القراءة فقط، ولكن جاء فى القطع للنحاس ص265: «﴿إِسْحَاقَ﴾ تمام عند الأخفش وأبى حاتم على قراءة من قرأ ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ بالرفع، ومن قرأ ﴿يعقوبَ﴾ بالنصب لم يقف عند أبى حاتم على ﴿إِسْحَاقَ﴾ وهى عنده قراءة غير مختارة؛ لأنه لم يبشَّر إلا بواحد »، والإشكال فى إسحاق الأول، وأما إسحاق الثانى فليس بموضع وقف. ومن الواضح أن أبا حاتم اختار قراءة الرفع، وهذا يخالف ما جاء في إعراب القرآن للنحاس جـ293/2 بلفظ: "والكسائي والأخفش وأبوحاتم يقدرون ﴿يعقوبَ﴾ في موضع خفض" ! وانظر: أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية للباحثة يسرى ياسين ص322 حيث اعتمدت على إعراب القرآن للنحاس وحده!

قال النحاس: «﴿بِالْحَقِّ﴾ قطع كافٍ، قال أبو حاتم: وكذا إن قرأت ﴿خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِالْحَقِّ﴾، فإن قرأت ﴿خَالِقَ السَّمَاوَاتِ﴾ بالنصب، كان الوقف ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾... ... والقول كما قال»[1]. وأبو حاتم يجيز هنا ثلاث قراءات، يتفق الوقف فى قراءتين ويختلف فى الثالثة؛ وذلك لأن (خالقَ) على قراءة النصب نعت، والجملة الشرطية خبر؛ ويقبح الوقف على المبتدأ دون الخبر. وأما على القراءتين الأوليين فإن الخبر يقع قبل الجملة الشرطية؛ فيكون الوقف كافيًا للابتداء بالشرط[2].

(1063) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم/34]:

قال النحاس: «وقال أبو حاتم: ومن قرأ: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ فالوقف ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾. وقد خولف أبو حاتم فى هذا؛ لأن ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ مصدر قد عمل فيه ما قبله» [3]. ويفهم من النص أخذ أبى حاتم بالقراءتين– وهما سبعيتان– ويفهم كذلك اختلاف الوقف باختلاف القراءة؛ فمن جعل ﴿قَوْلَ﴾ مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره: أقصد أو أمدح وقف على ﴿مَرْيَمَ﴾. ومن جعله مصدرًا منصوبًا بما قبله أو بدلا مرفوعًا من ﴿عِيسَى﴾ لم يقف؛ وبهذا يتضح أن أبا حاتم أخذ بوجه من الوجوه[4].

(1064) قول الله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج/23]، [فاطر/33]:

قال ابن الأنبارى فى الموضع الأول: « كان نافع وغيره من أهل المدينة وعاصم الجحدرى يقرءون ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنصب، وسائر القراء يقرءون ﴿وَلُؤْلُؤٍ﴾ بالخفض؛ فمن قرأ بالخفض وقف على [اللؤلؤ] ولم يقف على الذهب. وقال السجستانى: من نصب اللؤلؤ فالوقف الكافى ﴿مِن ذَهَبٍ﴾؛ لأن المعنى (ويحلون لؤلؤًا). وليس كما قال؛ لأنا إذا خفضنا اللؤلؤ نسقناه على لفظ الأساور، وإذا نصبناه نسقناه على تأويل الأساور كأنا قلنا: يحلون فيها أساور ولؤلؤًا؛ فهو فى النصب بمنزلته فى الخفض، ولا معنى لقطعه من الأول»[5]. وأبو حاتم هنا يجيز القراءتين، ويفرّق بينهما فى الوقف، وقد تحامل عليه ابن الأنبارى– رحمه الله– ووجه

---

(1) القطع للنحاس ص 283.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 740/2، والمكتفى للدانى ص 340، والمقصد للأنصارى ص 206.

(3) القطع للنحاس ص 316، ولم يذكر النحاس من خالفوا أبا حاتم!

(4) السبعة لابن مجاهد ص 409، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 763/2، والمكتفى للدانى ص 375، والتبيان للعكبرى جـ 874/2، والمقصد للأنصارى ص 237، ومنار الهدى للأشمونى جـ 10/2.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 782/2، وانظر: القطع للنحاس ص 343، وتفسير القرطبى جـ 25/11، والمقصد للأنصارى ص 255 – 256، وجاء فى منار الهدى للأشمونى جـ 49/2: « وليس بوقف لمن قرأه بالجر عطفًا على محل ﴿مِن ذَهَبٍ﴾»! ولعله من قبيل السهو أو أثر الطباعة.

التحامل أنه اختار وجهًا واحدًا وهو عطف (لؤلؤ) بالنصب على محل ﴿أَسَاوِرَ﴾ فى حين أن النظم يسمح بإضمار فعل محذوف دل عليه الذى قبله، مع ملاحظة أن الوقف الذى اختاره أبو حاتم فيه تفصيل لبيان تعدد النعم، كما أنه يمنع توهم عطف (لؤلؤ) على محل (ذهب)؛ لأن السِّوار يكون فى العادة من الذهب ولا يكون من لؤلؤ[1]. ولعل الخلاف فى الإعراب هو سبب الخلاف فى رسم كلمة (لؤلؤ) فى المصحف الإمام حيث نقل الأصمعى أنها فى الإمام (لؤلؤ) بغير ألف بعد الواو، ونقل الجحدرى أنها ثابتة فى الإمام بعد الواو[2]. ومثل هذا الخلاف بعينه قراءة وتوجيهًا ووقفًا يقع فى موضع سورة فاطر؛ ولعل هذا هو السر فى عدم التعرض لهذا الموضع، أو الإشارة إلى رأى أبى حاتم فيه.

(1065) قول الله تعالى: ﴿لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾ [النور/58]:

ذكر الزواوى أن ﴿الْعِشَاءِ﴾ وقف كافٍ نص عليه أبو حاتم وغيره على القراءتين. والإشارة هنا إلى رفع ﴿ثَلَاثُ﴾ الثانية ونصبها – والقراءتان سبعيتان – ويبدو أن النصب عند أبى حاتم على تقدير: ليستأذنكم، وربما كان النصب على البدل من ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ باعتبار أن التوابع من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فيكفى الوقف على أحد ركنيها دون الآخر[3]، فى حين رأى بعض علماء الوقف أن الوقف لا يكفى على ﴿الْعِشَاءِ﴾ باعتبار النصب على البدلية، ويكفى عليه باعتبار الرفع على الابتداء[4].

(1066–1067) قول الله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا * وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ [الفرقان/36–37]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كافٍ على ﴿بِآيَاتِنَا﴾ على قراءة: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ ، وأما على قراءة: ﴿فدمّرانّهم﴾ فالوقف عند أبى حاتم على ﴿تَدْمِيرًا﴾. واختلاف القراءة أثَّر على الوقف قبلها وبعدها؛ فعلى القراءة بالفعل الماضى يوقف على ﴿بِآيَاتِنَا﴾؛ لأن التقدير: فذهبا وبلَّغا فعصوهما فدمَّرناهم، وعليه لا يكون

---

(1) المحتسب لابن جنى جـ 78/2، والكشاف للزمخشرى جـ 10/3، والتبيان للعكبرى جـ 938/2.

(2) البحر المحيط لأبى حيان جـ 361/6 والمراد بالواو الهمزةُ المتطرفة المرسومة عليها.

(3) ويبدو أن أبا حاتم كان أميل إلى قراءة الرفع؛ فقد جاء في إعراب القرآن للنحاس جـ147/3، وفتح القدير للشوكاني جـ72/4 ما نصه: "قال أبو حاتم: النصب ضعيف مردود"، وانظر: أبوحاتم السجستاني والدراسات القرآنية للباحثة يسرى ياسين؛ حيث وصفت قول أبي حاتم بأنه: "غير منطقي ولا صحيح ألبتة"!.

(4) السبعة لابن مجاهد ص 459، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 801/2، والقطع للنحاس ص 363، والمكتفى للدانى ص412، والتنبيهات للزواوى ص 166، والمقصد للأنصارى ص 270، ومنار الهدى للأشمونى جـ 82/2.

الوقف على ﴿تَدْمِيرًا﴾ تامًّا؛ لأن ﴿وَقَوْمَ﴾ معطوف على ضمير الغائبين فى ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾. وعلى القراءة بفعل الأمر – وهى قراءة على بن أبى طالب رضى الله عنه– لا يكفى الوقف على ﴿بِآيَاتِنَا﴾ للعطف على ﴿اذْهَبَا﴾ بالفاء الدالة على السرعة[1] ، ويكفى على ﴿تَدْمِيرًا﴾؛ لأن ﴿وَقَوْمَ﴾ سينصب بفعل مضمر يفسره ﴿أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ الذى بعده[2].

(1068–1070) قول الله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل/24–25]:

قال الأشمونى: «قراءة الكسائى ﴿أَلَا﴾ بفتح الهمزة وتخفيف اللام، وعلى قراءته يوقف على ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، وعلى ﴿يَهْتَدُونَ﴾. ومن قرأ بتشديد ﴿أَلَّا﴾ لا يقف على ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، ولا على ﴿يَهْتَدُونَ﴾، ولا على [أَلَّا]؛ لأن الياء على قراءتها بالتشديد من بنية الكلمة؛ فلا تقطع. وأصل ﴿أَلَّا﴾ أن لا، أدغمت النون فى اللام؛ فـ(أن) هى الناصبة للفعل وهو ﴿يَسْجُدُوا﴾ وحذفُ النون علامةُ النصب. قال أبو حاتم: ولولا أن المراد ما ذكر[3] لقال: ألا يسجدون، بإثبات النون، كقوله: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء/11]، فإن قلت: ليس فى مصحف عثمان ألف بين السين والياء، قلنا: حذفت الألف فى الكتابة كما حذفت من (ابن) بين العلمين، ولو وقف على قراءة الكسائى (ألا يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا) جاز؛ لأن تقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا»[4]. ونحن هنا أمام قراءتين فى ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾؛ حيث قرأ «أبو جعفر والكسائى ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا فى الابتداء (ألا يا)، وابتدءوا (اسجُدوا) بهمزة مضمومة على الأمر ... ... وقرأ الباقون بتشديد اللام و﴿يَسْجُدُوا﴾ عندهم

---

(1) انظر المحتسب لابن جني جـ122/2 ففيه تفسير أبي حاتم للقراءة تفسير دلالة بلفظ: "كأنه أمر موسى وهارون – عليهما السلام– أن يدمراهم".

(2) معانى القرآن للفراء جـ 268/2، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 807/2، والقطع للنحاس ص 368، والمكتفى للدانى ص 418، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 748/2، والمقصد للأنصارى ص 274، ومنار الهدى للأشمونى جـ 89/2.

(3) أى ما ذُكر من عدم الوقف على ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، و﴿يَهْتَدُونَ﴾، و﴿أَلَّا﴾. أما إذا كان المقصود ما ذُكر من أصل ﴿أَلَّا﴾؛ فهذا يعنى أن أبا حاتم تكلم فى القراءة فقط ولم يربطها بالوقف؛ وحينئذ يخرج هذا النص من باب الوقف لأنى استبعدت عنه ما تكلم فيه أبو حاتم حول القراءة فقط أو الإعراب فقط ولو كان له صلة بالوقف؛ انظر نماذج فى إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 664/2، 688، 702، والقطع للنحاس ص 112، 219، 238، 247.

(4) منار الهدى للأشمونى جـ 110/2 وما بين المعقوفين وقع بالكسر، ولعله من أثر الطباعة! وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 816/2، والقطع للنحاس ص 379، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 767/2.

كلمة واحدة»[1]. ويبدو أن أبا حاتم اختار قراءة الجمهور لشهرتها واتساقها ولعدم احتياجها إلى تقدير محذوف، وإن لم يصرح بإنكار القراءة الأخرى[2]. وقد تأثر الوقف باختلاف القراءة؛ فقراءة التشديد التى اختارها أبو حاتم تجعل الوقف على ﴿يُهْتَدُونَ﴾- مع أنه رأس آية- غير تام؛ لأن المعنى: فصدَّهم لئلا يسجدوا، أو: وزيَّن لهم أعمالهم لئلا يسجدوا، أو: فهم لا يهتدون أن يسجدوا، وتكون ﴿لاَ﴾ زائدة للتوكيد[3].

وللوقف والقراءة تأثير فقهى حيث اختلف العلماء فى مشروعية سجدة التلاوة على كلتا القراءتين حيث رأى بعض النحويين أن الآية موضع سجدة على قراءة التخفيف دون قراءة التشديد مستدلين باختلاف دلالة القراءتين؛ لأن القراءة بالتخفيف أمر من الله مستأنف خاطب به هذه الأمة، وأما القراءة بالتشديد فهى إخبار عن المشركين بترك السجود فلا تكون موضع سجود[4]، فى حين رأى عامة المفسرين والفقهاء أن الآية موضع سجدة على كلتا القراءتين واستدلوا على ذلك بأن إحدى القراءتين أمر بالسجود، والأخرى ذم للتارك، بالإضافة إلى ما رُوى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن فى القرآن خمس عشرة سجدة من غير تقييد لإحدى القراءتين هنا دون الأخرى فضلا عن عدم اختلاف الصحابة- رضى الله عنهم- فى عدِّ آية النمل موضع سجدة لفهم ذلك من قول الرسول وفعله. وهذا ما أرجحه؛ فبالنظر إلى آيات السجدة فى القرآن الكريم يلاحظ أن الدلالة على السجود تأتى فى عشر منها من خلال الخبر، وتأتى فى أربع منها من خلال الأمر الصريح بالسجود، وقد جمعت آية النمل- من خلال القراءتين والوقفين- بين الأسلوبين، وكأن المقصود تقرير السجود لله وحده فى شرعنا وشرع من قبلنا[5]؛ وبهذا يصعب الاتفاق مع الدكتور محمد يوسف حبلص الذى ذهب إلى أن المعنى على قراءة التشديد يترتب عليه ألا نسجد فى الصلاة، وأنه كان ينبغى تبعًا لذلك ألا يوضع فى المصحف الذى بين أيدى الناس خط يفيد أن هذا موضع سجود[6]!

(1071-1072) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾ [العنكبوت/25]:

---

(1) النشر لابن الجزرى جـ 337/2، وانظر إتحاف فضلاء البشر للدمياطى جـ 325/2.

(2) فتح القدير للشوكانى جـ 189/4 بلفظ: « واختار أبو حاتم وأبو عبيد قراءة التشديد، قال الزجاج...»، وانظر تفسر القرطبي جـ151/13 بلفظ: "أبوحاتم وأبو عبيدة"! وانظر أبوحاتم السجستانى والدراسات القرآنية للباحثة يسرى ياسين ص 190 حيث الخلط بين كلام أبى حاتم والزجاج!

(3) الحجة للفارسى جـ 383/5، وحجة القراءات لابن زنجلة ص 527، والكشف لمكى جـ 157/2.

(4) معانى القرآن للفراء جـ 290/2، ومعانى القرآن للزجاج جـ 115/4، وفتح القدير للشوكانى جـ 188/4.

(5) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لعبد الباقى (ر ك ع) ص412، (س ج د) ص436، والوقف فى القراءات وأثره فى التفسير والأحكام للدكتور مجاهد يحيى ص 337 – 338.

(6) أثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 140.

قال أبو جعفر النحاس: «﴿أَوْثَانًا﴾ كاف عند أبى حاتم... ... هذا على قراءة من قرأ: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فرفع (مودة) بالابتداء ، وخبره ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، أو على إضمار مبتدأ... ... فإن قرأت ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فها هنا الوقف»[1]. والوقف هنا اختلف حكمه باختلاف القراءة؛ لأن القراءة بالنصب تعنى أن الكلمة مفعول بالاتخاذ أو لأجله؛ فهى متعلقة بما قبلها؛ فلا يكفى الوقف على ﴿أَوْثَانًا﴾. ويفهم من النص أن أبا حاتم قرأ بالرفع وهى قراءة بعض السبعة، ونقل الأنصارى أن الوقف على ﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كاف عند أبى حاتم، وهو للفصل بين حال الدنيا وحال الآخرة، والحالان متباينان[2].

(1073-1074) قول الله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم/17]:

قال الأشمونى: « ووقف بعضهم على ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ ووسمه بالكافى لمن قرأ فى الشاذ ﴿حِينًا تُمْسُونَ وَحِينًا تُصْبِحُونَ﴾، واستبعده أبو حاتم السجستانى، وأجازه غيره كأنه ينبه على الاعتبار بصنع الله فى جميع هذه الأوقات»[3]. والوقف هنا تغيَّر بتغير القراءة القراءنية، وقد مال أبو حاتم إلى الوقف الأول ربما لميله إلى قراءة الجمهور التى تجعل الظرف ﴿حِينَ﴾ مضافًا إلى الفعل بعده؛ فلا يحتاج الكلام إلى تقدير، فى حين أجاز آخرون الوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهِ﴾ للإطلاق، والتقدير – وفقًا لقراءة عكرمة– حينًا تُمسون فيه وحينًا تصبحون فيه[4].

(1075) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ/3]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف تمام على ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ على قراءة ﴿عالمُ الغيب﴾ بالرفع، وأن أبا حاتم جعله كافيًا وقدَّره بمعنى: هو عالم الغيب. وقد اختلف الوقف باختلاف القراءة؛ فمن قرأ ﴿عالمُ﴾ بالرفع وقف على ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، ومن قرأ ﴿عَالِمِ﴾ بالكسر وقف على ﴿الْغَيْبِ﴾ لعدم الفصل بين التابع ومتبوعه. وقد وجَّه أبو حاتم قراءة الرفع ولم ينكر قراءة الكسر[5]– والقراءتان سبعيتان – وجعل الوقف كافيًا لتعلق المعنى[6].

---

(1) القطع للنحاس ص 394، وانظر علل الوقوف للسجاوندى جـ 2/786– 787.

(2) السبعة لابن مجاهد ص 498، والمكتفى للدانى ص 443، والمقصد للأنصارى ص 296.

(3) منار الهدى للأشمونى جـ 2/143.

(4) المحتسب لابن جنى جـ 2/163 ، والتبيان للعكبرى جـ 2/1038، ومعجم القراءات القرآنية جـ4/34.

(5) ويروى أنه أعرب (عالمِ) بدلا من (ربي). انظر: أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية للباحثة يسرى ياسين ص 87– 88.

(6) السبعة لابن مجاهد ص 526، والقطع للنحاس ص 417، والمكتفى للدانى ص 463، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 3/825، والتنبيهات للزواوى ص 178، والمقصد للأنصارى ص 311.

(1076) **قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [يس/52]:**

قال النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا ﴾ وقف جيد حسن إلا على قراءة من قرأ: ﴿يا ويلنا مِنْ بعثنا﴾ بالجر وكسر الميم»[1]. والنص يدل على أخذ أبى حاتم بالقراءتين وعدم اقتصاره على القراءة السبعيَّة المتواترة، كما يدل النص على اختلاف الوقف باختلاف القراءة؛ فعلى القراءة السبعية يحسن الوقف على ﴿وَيْلَنَا﴾؛ لإبراز الاستفهام وفصله عن النداء- مع اتصال القول- لبيان دهشة الكافرين، وعلى القراءة الأخرى لا يحسن الوقف لتعلق الجارّ والمجرور بما قبله[2].

(1078-1077) **قول الله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ * اللهَ رَبَّكُمْ ﴾ [الصافات/125-126]:**

ذكر النحاس أن ﴿الْخَالِقِينَ﴾ وقف عند أبى حاتم، [وعلى] قراءة من رفع ما بعده، وذكر القرطبى أن أبا حاتم يختار النصب فى كلمة ﴿اللهَ﴾، وأن الرفع عنده بمعنى: هو الله ربكم. ويفهم من كلام النحاس والقرطبى أن أبا حاتم يجيز القراءتين- وهما سبعيتان- ويجيز معهما الوقف على ﴿الْخَالِقِينَ﴾، ويبدو أن الوقف حسب القراءتين كافٍ عند أبى حاتم؛ لأن النصب على التبعية أو المدح، والرفع على إضمار مبتدأ[3]. وأما من جعل ﴿اللهُ﴾ مبتدأ و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبره، فإن الوقف على ﴿الْخَالِقِينَ﴾ تمام عنده؛ وهكذا اختلف نوع الوقف باختلاف توجيه قراءة الرفع. وإجازة أبى حاتم الوقف مع النصب أرجح من منع السجاوندى له؛ وذلك لأن التوابع من العناصر النحوية الأقل تلازمًا فضلا عن كون ﴿الْخَالِقِينَ﴾ رأس آية[4]، وإن كنتُ أرجح أن أبا حاتم أراد الابتداء بلفظ الجلالة مدحًا وتعظيمًا.

(1080-1079) **قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لاَ نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الأَشْرَارِ * أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ ﴾ [ص/62-63]:**

قال النحاس: « وزعم أبو حاتم أن من قرأ ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ فوقفه ﴿مِّنَ الأَشْرَارِ﴾، ومن قرأ بالوصل ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ لم يقف على ﴿الأَشْرَارِ﴾؛ لأن ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ نعت لـ﴿رِجَالاً﴾، فوقفه الكافى ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ

---

(1) القطع للنحاس ص 432، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 854/2.

(2) إعراب القرآن للنحاس جـ 400/3، والبحر المحيط لأبى حيان جـ 341/7.

(3) القطع للنحاس ص 438 وما بين المعقوفين قد يكون خطأً فى كتاب النحاس صوابه بدون واو؛ وحينئذ يكون الوقف عند أبى حاتم على قراءة الرفع فقط، وانظر تفسير القرطبى جـ 95/15، وفتح القدير للشوكاني جـ573/4.

(4) معانى القرآن للفراء جـ 393/2، والسبعة لابن مجاهد ص 549، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 859/2، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 859/3، والمقصد للأنصارى ص 325، ومنار الهدى للأشمونى جـ 199/2.

الأبصَارُ﴾»[1]. وقد اختلف الوقف باختلاف القراءة؛ فعلى قراءة الاستفهام يكفى عند أبى حاتم الوقف على ﴿الأشْرَارِ﴾- مع اتصال المقول- تفريقًا بين الاستفهامين وإبرازًا للاستفهام الثانى، وعلى قراءة الوصل لا يكفى الوقف عنده على الأشرار- مع كونه رأس آية- لأن النعت والمنعوت من العناصر النحوية المتلازمة. وقد كان فى وسع أبى حاتم أن يُقدِّر الاستفهام- على قراءة الوصل- لدلالة ﴿أَمْ﴾ عليه، وربما يساعد التنغيم Intonation على توضيح الاستفهام، وليس ثمة ما يمنع من إعراب الجملة- على قراءة الاستفهام- نعتًا على إضمار القول، أى: رجالا مقولا فيهم: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾، كما أن التوابع من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فلا يعد الوقف على أحد ركنيها قبيحًا لا سيما إذا كان أحد الركنين رأس آية! ولعل موقف أبى حاتم هنا يرجح أن الوقف عنده على ﴿الْخَالِقِينَ﴾- وقد سبق آنفًا- كفى من أجل الابتداء بلفظ الجلالة مدحًا وتعظيمًا[2].

(1081) قول الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى/21]:

قال النحاس: «ثم القطع على رءوس الآيات حسن إلى ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ فإنه وقف عند يعقوب وأبى حاتم، وقال أحمد بن موسى: هو تمام. قال يعقوب: ومن قرأ ﴿وَأَنَّ﴾ بالفتح وهى قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، فوقفه رأس الآية»[3]، وقال الأشمونى: «﴿مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللهُ﴾: كافٍ، ومثله ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾. وقال أبو حاتم: [غير تام] لمن قرأ ﴿وَأَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ بفتح الهمزة»[4]. ويبدو أن أبا حاتم تبع شيخه يعقوب فى التفريق بين القراءتين من حيث الوقف؛ فمن قرأ ﴿وَإِنَّ﴾ بالكسر على الاستئناف- وهى قراءة العامة-

---

(1) القطع للنحاس ص 444، وانظر إعراب القرآن له جـ 803/2 بلفظ: « وقرأ ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائى (اتَّخذناهم) على أنها ألف وصل ... ... وأبو عبيد وأبو حاتم يميلان إلى هذه القراءة واحتجا جميعًا بأن الذين قالوا هذا قد علموا أنهم اتخذوهم سخريًّا؛ فكيف يستفهمون؟ قالا: وقد تقدَّم الاستفهام ... ... ولكن الاستفهام ههنا على ما قاله الفراء فيه؛ قال: هو بمعنى التوبيخ والتعجب ». ويمكن القول – من مجموع نصَّى النحاس – إن أبا حاتم كان يجيز القراءتين- وهما سبعيتان – ولكن قراءة الوصل كانت أرجح عنده.

(2) السبعة لابن مجاهد ص 556، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 864/2 وقد خطَّأ أبا حاتم فى القول بالنعت بحجة أن النعت لا يكون ماضيًا ولا مستقبلا! والتبيان للعكبرى جـ 1106/2، وتفسير القرطبى جـ 179/15، والتنبيهات للزواوى ص 139، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 542/5، والنحو الوافى لعباس حسن جـ 472/3 – 476.

(3) القطع للنحاس ص 463.

(4) منار الهدى للأشمونى جـ 244/2 وما بين المعقوفين وقع بلفظ [تام]! ولعله سقط.

فالوقف عنده على ﴿بَيْنَهُمْ﴾، أما على قراءة ﴿وَأَنَّ﴾ بالفتح فلا يكون الوقف تامًّا؛ لأنه يفصل بين المتعاطفين بجواب لولا، والتقدير: ولولا كلمةٌ واستقرار الظالمين فى العذاب لقُضِىَ بينهم، وهذا نظير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه/129]؛ وهذا يعنى إدراك علماء الوقف- ومنهم أبو حاتم- للعلاقات النحوية بين عناصر الجملة[1].

(1082) قول الله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [الشورى/34-35]:

قال ابن الأنبارى: « ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ حسن غير تام. قال السجستانى: هو تام. وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ منصوب على الصرف عن ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾ والمصروف عنه متعلق بالصرف. ومن قرأ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ بالجزم لم يتم له أيضًا الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾؛ لأن ﴿وَيَعْلَمَ﴾ منسوق على ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾، ومن رفع العِلْم وقف على ما قبله»[2]. وابن الأنبارى هنا يشير إلى اختلاف الوقف باختلاف القراءة، ولكنه كعادته يتحامل على أبى حاتم. وقد فنَّد هذا التحامل أبو جعفر النحاس فقال بحق: «وهذا تحامل على أبى حاتم؛ لأنه قال: ﴿وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ تمام، ويضم ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾. والقول كما قال: إذا رفعت ﴿وَيَعْلَمُ﴾، وليس هذا فى النصب والجزم، والتمام ﴿وَمَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾»[3]؛ وهذا يعنى أن ابن الأنبارى- رحمه الله- لم يدقِّق- على الرغم من أنه أقرب إلى أبى حاتم من النحاس- النقل عن أبى حاتم، ويعنى كذلك أن ثمة اتفاقًا على أن الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾ تام بناء على قراءة ﴿وَيَعْلَمُ﴾ بالرفع استئنافًا، وليس تامًّا على قراءتى النصب والجزم على الرغم من كون الموضع رأس آية فى حين جُعل التمام على ﴿مَّحِيصٍ﴾- وهو رأس الآية التالية- وذلك لأن المعوَّل عليه عند علماء الوقف الإعراب والدلالة معًا.

(1083) قول الله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ [الدخان/6-7]:

---

(1) تفسير الطبرى جـ 21/25، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 881/2، والمكتفى للدانى ص 502، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 909/3، والدر المصون للسمين الحلبى جـ 79/6.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 881/1 – 882، والصرف مصطلح كوفى خالص يراد به العطف؛ انظر: معانى القرآن للفراء جـ 24/3، ومدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو للدكتور المخزومى ص 306.

(3) القطع للنحاس ص 465، وراجع الإشارة إلى الإشباع ضمن الجهود الصوتية من بحثي للدكتوراه: الجهود اللغوية لأبي حاتم السجستاني ص197، 206. وأما وصف الوقف على ﴿مَّحِيصٍ﴾ بالتمام فقد يكون من كلام النحاس، ويحتمل أن يكون من كلام أبى حاتم فيضاف إلى وقوفه.

ذكر النحاس أن الوقف عند الأخفش تمام على ﴿الْعَلِيمُ﴾ على قراءة (ربُّ)، وأن الفراء وأبا حاتم خالفاه في ذلك وجعلا (ربُّ) نعتًا. والوقف هنا اختلف باختلاف القراءة القرآنية؛ فعلى قراءة الجر لا تُعرَب الكلمة إلا تابعًا لـ﴿رَبِّكَ﴾؛ فلا يكون الوقف على ﴿الْعَلِيمُ﴾ تامًّا، ولكن على قراءة الرفع يصلح لفظ (ربُّ) أن يكون مبتدأ فيتم الوقف على ﴿الْعَلِيمُ﴾ للاستئناف، ويصلح أن يكون نعتًا لـ﴿الْعَلِيمُ﴾ فلا يتم الوقف. ويفهم من كلام النحاس أن أبا حاتم أجاز القراءتين- وهما سبعيتان- وأن الوقف عنده لم يختلف لإعرابه كلمة (ربّ) نعتًا، وإن اختلف المنعوت باختلاف القراءتين[1].

(1084-1085) قول الله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان/49]:

قال النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿ذُقْ﴾ كافٍ، ثم قال: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ قال: وبلغنا أن الحسن بن على بن أبى طالب- رضى الله عنهما- أنه قرأ: ﴿ذُقْ أَنَّكَ﴾، بفتح الهمزة؛ فلا يكفى الوقف على هذه القراءة على ﴿ذُقْ﴾، و﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنتُم بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ [الدخان/50] قطع تام»[2]. وأبو حاتم هنا يجيز القراءتين، ويجعل الوقف مختلفًا باختلافهما؛ فعلى قراءة الجمهور بكسر الهمزة يكفى الوقف على ﴿ذُقْ﴾- مع اتصال القول- للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية المستأنفة، وعلى قراءة الفتح لا يكفى الوقف للتعلق النحوى؛ إذ التقدير: لأنَّك[3].

(1086-1088) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * تِلْكَ آيَاتُ اللهِ﴾ [الجاثية/3-6]:

---

(1) معانى القرآن للفراء جـ 39/3، وتفسير الطبرى جـ 110/25، والسبعة لابن مجاهد ص 592، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 888/2، والقطع للنحاس ص 474، والمكتفى للدانى ص 513، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 926/3، والتبيان للعكبرى جـ 1145/2، والمقصد للأنصارى ص 353.

(2) القطع للنحاس ص 476، ويحتمل – وإن كانت علامات الترقيم لا تحدد نهاية كلام أبى حاتم – أن يكون التمام عند أبى حاتم على ﴿تَمْتَرُونَ﴾للانتقال من المخاطب إلى الغائب، أو من صفة أهل النار إلى صفة أهل الجنة: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان/51]، فإن صح هذا الاحتمال أضيف هذا الموضع إلى وقوفه.

(3) معانى القرآن للفراء جـ 43/3، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 889/2، والمكتفى للدانى ص 514، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 931/3، والمقصد للأنصارى ص 355، ومنار الهدى للأشمونى جـ 261/2.

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقف جيد لمن قرأ ﴿مِن دَآبَّةٍ آيَاتٌ﴾ بالرفع، وكذلك [﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾]، ومن قرأ ﴿آيَاتٍ﴾ فكسر ما بعدها فالوقف ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾»[1]. وقد اختلف الوقف هنا باختلاف القراءتين– وهما سبعيتان– فالرفع يعنى أن ﴿آيَاتٌ﴾ الوسطى مبتدأ؛ فتكون الصلة بين الآيات الثلاث من قبيل عطف الجمل، وهو فى حكم الاستئناف، ولكن الكسر يعنى أن ﴿آيَاتٍ﴾ الوسطى معطوفة على الأولى، والعطف من العناصر النحوية المتلازمة. ويبدو أن الجيد عند أبى حاتم دون التام، وكأنه مرادف للكافى، ويبدو كذلك أن أبا حاتم لا يكفى الوقف عنده بين المفردات المتعاطفة. وأما الوقف على ﴿يَعْقِلُونَ﴾– ويحتمل أنه كافٍ عند أبى حاتم– فللانتقال من الغائب إلى المخاطب مع اعتبار رأس الآية[2].

(1089-1090) قول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية/13]:

قال النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ فهذا الكافى من الوقف، وزعم أن من قرأ: ﴿جَمِيعًا مِّنَّةً﴾ جاز أن يقف على ﴿جَمِيعًا﴾ وهو قول أبى حاتم، وكذا [عنده] من قرأ: ﴿مِّنْهُ﴾ بالرفع، وكذا من قرأ ﴿مِّنَّـهُ﴾؛ أى: منَّا منَّه، والتمام ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية/13]»[3]. والوقف هنا اختلف باختلاف القراءة، وقد كان لأبى حاتم أسوة فى شيخه يعقوب؛ فعلى قراءة: ﴿مِنْـه﴾ بالجارّ والمجرور لا يكفى الوقف على ﴿جَمِيعًـا﴾ لتعلق الجارّ والمجرور بالفعل ﴿سَخَّرَ﴾، أو لكونه حالا من ﴿مَّا﴾ أو نعتًا لـ﴿جَمِيعًـا﴾، فى حين يجوز الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾ مع القراءات الأخرى من أجل إمكانية التقدير[4].

(1091) قول الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية/21]:

---

(1) القطع للنحاس ص 477 وما بين المعقوفين وقع بلفظ ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، والسياق يقتضى ما أثبتُّه.

(2) معانى القرآن للفراء جـ 45/3، والسبعة لابن مجاهد ص 594، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 890/2، والمكتفى للدانى ص 516، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 934/3، والمقصد للأنصارى ص 356، ومنار الهدى للأشمونى جـ264/2.

(3) القطع للنحاس ص 478 وما بين المعقوفين قد يكون الضمير فيه راجعًا إلى أبى حاتم – وهو الأقرب – وربما أراد به النحاس يعقوب! وأما التمام المذكور فى آخر النص فقد يكون من كلام أبى حاتم فيضاف إلى وقوفه، وقد يكون من كلام النحاس نفسه.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 891/2، والمكتفى للدانى ص 517، والتبيان للعكبرى جـ 1151/2، ومعجم القراءات القرآنية – الجاثية/13.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ إذا رفعتَ ﴿سَوَاءً﴾. والوقف مختلف باختلاف القراءتين– وهما سبعيتان– لأن رفع ﴿سَوَاءً﴾ يجعلها مبتدأ؛ فيتم نحويًّا الوقف قبلها للفصل بين الجملتين، ومن نصب ﴿سَوَاءً﴾ بجعلها مفعولا لـ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾ أو حالًا من الضمير المستتر فى الجار والمجرور لم يتمَّ الوقف عنده قبل ذكر المنصوب[1].

(1092) **قول الله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة/21–22]:**

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم غير كافٍ على ﴿يَشْتَهُونَ﴾ إن قرئ: ﴿وَحُورٍ﴾؛ لأنها معطوفة عنده على ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة/12] كما يقال: نحن فى الخير كثير، وفى الطعام والشراب وفى النساء الحسان، وكافٍ إن قُرئ: ﴿وَحُورًا﴾ بتقدير: ويزوجون حورًا[2].

(1093–1094) **قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ * وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [الملك/5–6]:**

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كافٍ على ﴿لِّلشَّيَاطِينِ﴾، وتمام على ﴿السَّعِيرِ﴾. والوقف فى الموضع الأول للفصل بين الجملتين وقد فطن فيه أبو حاتم إلى تعلق المعنى، والوقف فى الموضع الثانى– مع كونه رأس آية– لاستئناف ما بعده، ويُفهم منه أن أبا حاتم أخذ– وإن لم يصرح– بقراءة: ﴿جَهَنَّمَ﴾ بالرفع. ومن قرأها بالنصب لم يكن الوقف عنده على ﴿السَّعِيرِ﴾ تامًّا[3].

(1095) **قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ * ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات/16–17]:**

---

(1) السبعة لابن مجاهد ص 595، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 891/2، والقطع للنحاس ص 478، والمكتفى للدانى ص517، والتنبيهات للزواوى ص 194، والمقصد للأنصارى ص 356، وإعراب القرآن لمحيى الدين درويش جـ152/9.

(2) وقد ذكر ابن الأنبارى أن أبا حاتم استبعد الجر عطفًا على ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة/18] بحجة أن الولدانَ تطوف بالأكواب ولا تطوف بالحور، ثم تعقبه ابن الأنبارى فذكر أن العرب تتبع اللفظة اللفظة وإن كانت غير موافقة لها فى المعنى؛ انظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 921/2، والقطع للنحاس ص 512، والمكتفى للدانى ص 551، والمقصد للأنصارى ص 382، ومنار الهدى للأشمونى جـ 315/2، ومعجم القراءات القرآنية جـ41/5، وأبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية للباحثة يسرى ياسين ص88، ولم تسعفنى مصادرى برأى أبى حاتم فى قراءة: ﴿وَحُورٌ﴾ بالرفع!

(3) القطع للنحاس ص 538، والتفسير الكبير للرازى جـ 63/30، والمقصد للأنصارى ص 399. وفي بحثي للدكتوراه: "الجهود اللغوية لأبي حاتم السجستاني" أُخِّرت وقوف سورة الملك عن وقوف سورتي المرسلات والنبأ على سبيل الخطأ! فأرجو أن يكون الترتيب هنا إصلاحًا لما فسد هناك.

قال أبو جعفر النحاس: «وقرأ الأعرج: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ * ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ جزم ﴿نُّتْبِعُهُمْ﴾؛ لأنه عطف على ﴿نُهْلِكِ﴾... ... وقال أبو حاتم: هذا لحن»[1]، وفسَّر الدانى وجهة نظر أبى حاتم فقال: «قال أبو حاتم: لأنه قد أهلك الأولين ولم يهلك الآخرين بعد؛ فالمعنى: وسنتبعهم الآخرين فيما بعد»[2]. ومن الواضح اعتداد أبى حاتم بقراءة الجمهور التى تجعل ﴿ثُمَّ﴾ استئنافية؛ ولهذا جعَل الوقف على لفظ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾، وأعانه على ذلك كونه رأس آية. ووصَفه بالجيد مراعاة للتعلق، ولكن التمس النحاس لقراءة الأعرج وجهًا فقال: «قد قيل فى معنى ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ أنهم قوم نوح وعاد وثمود، وأن الآخرين قوم إبراهيم صلى الله عليه وسلم وأصحاب مدين وفرعون. قال أبو جعفر: فعلى هذا تصح القراءة بالجزم»[3]؛ وحينئذ تكون ﴿ثُمَّ﴾ عاطفة؛ فيمتنع- أو يضعف- الوقف على ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ عند من لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحجة أنهما من العناصر النحوية المتلازمة[4]. وقد كان فى وسع أبى حاتم أن يلتمس لقراءة الأعرج وجهًا آخر يتناسب مع فهمه وتفسيره ووقفه، وهو حذف الضمة تخفيفًا لا إعرابًا كما فى قراءة أبى عمرو[5]: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ولكنه اعتد بقراءة الجمهور على الرغم من جواز قراءة الأعرج عند الفراء، ومن بعده الأخفش الأوسط شيخ أبى حاتم[6]!

(1096-1098) **قول الله تعالى:** ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا * رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [**النبأ**/36-37]:

اختلف القراء فى ﴿رَبِّ﴾ و﴿الرَّحْمَٰنِ﴾ فرفعهما بعض القراء وخفضهما آخرون ومنهم من خفض ﴿رَبِّ﴾ ورفع ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾، وقد رُوى عن أبى حاتم أن من قرأهما مجرورين فالوقف ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾. ويُفْهَم من ذلك اختلاف الوقف باختلاف القراءة؛ فعلى الجر فى الكلمتين لا يكون الوقف تامًّا قبل ﴿خِطَابًا﴾؛ لأنهما

---

(1) إعراب القرآن للنحاس جـ 116/5، وانظر القطع له ص 554 حيث ذكر أن الوقف على ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ جيد عند أبى حاتم.

(2) المكتفى للدانى ص 602.

(3) إعراب القرآن للنحاس جـ 116/5.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 961/2، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1076/3، وأثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلص ص 87.

(5) المحتسب لابن جنى جـ 346/2، ومنار الهدى للأشمونى جـ 385/2، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطى جـ 514/1، ومعجم القراءات القرآنية جـ517/1.

(6) معانى القرآن للفراء جـ 223/3، ومعانى القرآن للأخفش جـ 725/2.

بدل من ﴿رَبِّكَ﴾، وعلى الرفع فى الكلمتين يتم الكلام على ﴿حِسَابًا﴾ ويكفى على ﴿بَيْنَهُمَا﴾، وعلى القراءة الثالثة لا يتم الوقف على ﴿حِسَابًا﴾، ويُوقَف على ﴿بَيْنَهُمَا﴾[1].

(1099) قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار/18-19]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿الدِّينِ﴾ على قراءة ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾. ويبدو أن الرفع عنده على الاستئناف مع كون ﴿الدِّينِ﴾ رأس آية، ويبدو كذلك أن الوقف على ﴿الدِّينِ﴾ لا يتم عند أبى حاتم على قراءة النصب؛ لأن ﴿يَوْمَ﴾ بالنصب بدل عنده؛ أى: ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الانفطار/15] يوم لا تملك[2].

---

(1) السبعة لابن مجاهد ص 669، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى جـ 963/2، والقطع للنحاس ص 558، والمكتفى للدانى ص604، وعلل الوقوف للسجاوندى جـ 1083/3، والمقصد للأنصارى ص 416.

(2) السبعة لابن مجاهد ص 674، والقطع للنحاس ص 565، والمكتفى للدانى ص 611، والبحر المحيط لأبى حيان جـ437/8، ولا بد من الإشارة إلى أن الدكتورة منيرة حجازى لم تذكر أيًّا من هذه القراءات التي ارتبطت بالوقف! راجع بحثها: موقف أبى حاتم السجستانى من القراءات القرآنية ص 117-122.

obeikan.com